

بريطانيا تنضم إلى تكذيب بيانات الصين عن الوباء

لندن - انضمت بريطانيا إلى حملة الولايات المتحدة بشأن التشكيك في البيانات الرسمية الصينية حول أعداد ضحايا وباء فيروس كورونا، التي أعلنت عنها بكين.

واتهم برلمانيون بريطانيون السلطات الصينية "بالكذب، الذي يزهق الأرواح ويعرقل عملية مكافحة الفيروس"، وفق ما نشرته الإثنين صحيفة ذي صن.

وذكرت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، أنه "كان يجب أن تضطلع الصين بدور رئيسي في جمع ونشر البيانات بعد انتشار كورونا".

وقال رئيس اللجنة، توم توجيندات، إن بكين "سمحت في البداية بتمرير المعلومات المضللة بالسرعة نفسها التي انتشر فيها الفيروس".

وأوضح أنه عوضا عن مساعدة الدول الأخرى لتجهيز نفسها لمواجهة هذا المرض، اتضح مع مرور الوقت أن السلطات الصينية تالعت بمعلومات أساسية حول انتشار الفيروس من أجل حماية النظام.



توم توجيندات
الصين تلاعبت
بمعلومات حول
الفيروس لحماية النظام

وطالب توجيندات حكومة بلاده باتخاذ رد فعل قوي وسريع تجاه الصين، والعمل مع الحلفاء بشكل موحد من أجل مواجهة الأخبار الكاذبة وعمليات التضليل.

ولم تكف اللجنة بالهجوم على الصين فقط، بل وجهت أصابع الاتهام أيضا إلى روسيا وإيران، وقالت إن البلدين ضالغان في نشر الأخبار الكاذبة عن كورونا.

ويعتقد مراقبون أن هذا الهجوم قد يضع العلاقات بين الطرفين على المحك مستقبلا رغم ظهور محاولات لإبرام اتفاق تجاري بعد انفصال بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست).

إيران تهرب من عزلتها بالتدخل في الأزمة الأفغانية

طرد دبلوماسيين من الطرفين بأنه "عرف" دبلوماسي دارج يتم بالاتفاق عليه بين أي بلدين".

ويقول محللون إن التحرك الإيراني عبر القيام بدور داخل أفغانستان بدأ يبرز بوضوح قبل سنوات لإعطاء القيادة الإيرانية بأنه سيكون أسهل من دورها في العراق، نظرا لوجود مشتركات ثقافية وعرقية ولغوية وتاريخية ودينية وهو ما ترأه عليه إيران في بناء وتعزيز نفوذها الإقليمي ومصالحها السياسية وفقا لنظرية المجال الحيوي.

وكانت العلاقات بين إيران وأفغانستان ذات طبيعة عدائية حتى أن الأمر كان يصل إلى حد نشوب حرب بينهما خلال أواخر تسعينيات القرن الماضي وذلك على خلفية قيام طالبان بإغلاق السفارة الإيرانية وطرد العاملين منها.

واستمر التوتر بين البلدين ليلعب نروته على خلفية أزمة الدبلوماسيين الإيرانيين التسعة في القنصلية الإيرانية في مزار شريف والذين قتلوا في أفغانستان آنذاك.

وتأتي التحركات بينما تحاول طهران كسب ود الأوروبيين بشأن استخدام آلية إنستكس، التي تهدف إلى إتاحة التجارة مع إيران بالائتلاف على الحظر الأميركي. وقال موسوي إن "الأوروبيين أجروا

طهران - تسعى إيران إلى الهروب من عزلتها الإقليمية والولوية بالبحث عن منافذ بديلة للتخلص من الضغوط، التي تعيشها بسبب الأزمات الكثيرة التي أرهقتها بشكل غير مسبق.

ووجدت طهران في أفغانستان شماعة لتعليق مشاكلها وإثارة حفيظة الولايات المتحدة التي رمت بكل ثقلها حتى تقوم بتسوية بين كافة الأطراف المتنازعة هناك.

ومن الواضح أن إيران تريد ملء الفراغ الذي أحدثته الانسحاب الأميركي من أفغانستان عبر تمديد جسور العلاقات مع كابول للهروب نحو وجهة جديدة تعزز بها نفوذها في آسيا الوسطى بداعي محاربة الإرهاب والتطرف في أعقاب عزلتها المتزايدة في الشرق الأوسط جراء تدخلها في شؤون الدول العربية بالمنطقة. وفي محاولة جديدة لإريك المساعي الأميركية لراب المصدع بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان المتشددة، ظهر المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي خلال مؤتمر صحفي أكد فيه استعداد بلاده لمواصلة جهودها لإرساء الاستقرار السياسي في أفغانستان.

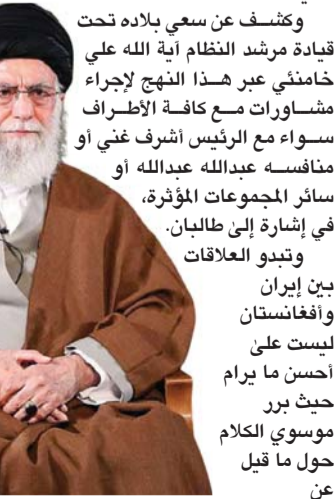
ونسبت وكالة فارس الإيرانية للأنباء إلى موسوي قوله "نحن جيران ولابد أن نعيش معا واستقرار أفغانستان من أمنياتنا".

وكشف عن سعي بلاده تحت قيادة مرشد النظام آية الله علي خامنئي عبر هذا النهج لإجراء مشاورات مع كافة الأطراف سواء مع الرئيس أشرف غني أو منافسه عبدالله أمان، في إشارة إلى طالبان. وتبدو العلاقات بين إيران وأفغانستان ليست على أحسن ما يرام حيث برز موسوي الكلام حول ما قيل عن

بالمكو - أكد مسؤولون محليون في مالي الإثنين مصرع أكثر من عشرين عسكريا بمنطقة غاو شمال البلاد، التي تشهد نزاعا مسلحا، في هجوم نسب لجهاديين.

وهذه الحصيلة من القتلى في صفوف الجيش، التي لم تتأكد بشكل دقيق تنضاف إلى حصيلة سابقة تكبدها الجيش الأسبوع الماضي تعتبر الأكبر من أشهر.

وقال مسؤول في بلدية بامبا رفض الكشف عن هويته في اتصال هاتفي مع وكالة الصحافة الفرنسية "هاجم إرهابيون معسكر الجيش في بامبا في وقت مبكر صباحا... قتل على الأقل 20 عسكريا".



حزام سياسي هش

المعارضة تمنح أردوغان شهادة رسوب في اختبار كورونا

سوء إدارة حكومة العدالة والتنمية للأزمة يجعلها في مأزق

مع تصرفاتها وطريقة تعاملها مع البلديات التي تسيطر عليها المعارضة لاسيما إسطنبول وأنقرة.

ونقل موقع أحوال تركية عن الأكاديمي بجامعة إسطنبول غوركاف غوفن أوزتان تأكيد أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة تكذب دعوتها إلى استجابة وطنية لمكافحة انتشار كورونا لأنها تتعامل مع البلديات الرئيسية التي تسيطر عليها المعارضة كالأعداء.

ودعت الحكومة الأتراك مرارا إلى التوحد في ما تصفه بـ"النضال الوطني ضد مشكلة عالمية".

وقال أوزتان في عموده بصحيفة بيرغون اليومية إنه منذ البداية تم تجاهل دعوات من رؤساء البلديات المعارضة في المدن الكبرى لفرض قيود أكثر صرامة لوقف انتشار كورونا.

وطالب عمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو، المنتمي لحزب كليشدار أوغلو لاسابيع بإغلاق شامل للمدينة، التي تعد الأكبر في البلاد بحوالي 20 في المئة من سكانها، ولكن لديها ما يقدر بنحو 60 في المئة من حالات الإصابة بفيروس كورونا المعروفة حتى الأسبوع الماضي.

لكن الحكومة امتنعت حتى الآن عن الإغلاق الكامل، وبدلا من ذلك فرضت حظر التجول على المسنين ومن يعانون من مشاكل صحية، ومن ثم على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 20 عامًا.

ويضيف أوزتان، لو كانت الحكومة استمعت إلى إمام أوغلو، فربما لم

منحت المعارضة التركية شهادة سقوط لرجب طيب أردوغان في اختبار مكافحة وباء كورونا بعد أن أثبتت حكومة العدالة والتنمية سوء إدارتها للأزمة، والتي حاولت في جزء منها تحميلها إلى رؤساء البلديات وخاصة في العاصمة أنقرة وإسطنبول، والتي يسيطر عليها خصوم الرئيس الطامح إلى توسيع قبضته على السلطة مهما كانت التكاليف.

وأضاف كليشدار أوغلو "إذا استمر النظام السياسي في مفهومه الحالي سنواجه أزمة خطيرة وسنواجه أوضاعا مؤلمة في المستقبل".

ويؤكد مراقبون أن تنامي تحركات الأحزاب المعارضة لسياسات أردوغان، الذي أقسم ببلاده في العيد من النزاعات، سيؤدي إلى تآكل قاعدة حزب العدالة والتنمية.

وأشاروا إلى أن مكافحة كورونا تعتبر اختبارا حقيقيا للحكومة التركية ومن الواضح أن المعارضة منحت الرئيس شهادة في عدم مقدرة السلطات على تجاوز الأزمة التي تعتبر في شق كبير منها سياسية كونها مرتبطة بالأمن القومي للدولة، التي تعاني من أزمات لا تنتهي بفضل سياسات أردوغان المسؤولة.

وتتناقض دعوات الحكومة لتوحيد الجبهة الداخلية في مواجهة انتشار كورونا وجعلها استجابة وطنية شاملة،

إسطنبول - صعّدت أحزاب المعارضة التركية الاثنيّن، من انتقاداتها للحكومة وللرئيس رجب طيب أردوغان، والذي حاول تدارك ما فاتته من سقطات خلال مراحل إدارة أزمة كورونا، التي باتت تضيق الخناق على الأتراك.

وبينما كان أردوغان يدير اجتماعا بأعضاء حكومته عبر دائرة تلفزيونية مغلقة من قصر هوير في إسطنبول، لمتابعة كيفية مواجهة الوباء، حذر زعيم المعارضة كمال كليشدار أوغلو من أزمة اقتصادية واجتماعية أعمق من التي تواجهها البلاد في ظل سياسات النظام.

وتنقلت وسائل إعلام محلية عن زعيم حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة بالبلاد، قوله خلال تصريحات صحافية "قد نتج تركيا من الناحية الصحية، إلا أنها ستفشل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية".

وأشاروا إلى أن مكافحة كورونا تعتبر اختبارا حقيقيا للحكومة التركية ومن الواضح أن المعارضة منحت الرئيس شهادة في عدم مقدرة السلطات على تجاوز الأزمة التي تعتبر في شق كبير منها سياسية كونها مرتبطة بالأمن القومي للدولة، التي تعاني من أزمات لا تنتهي بفضل سياسات أردوغان المسؤولة.

وتتناقض دعوات الحكومة لتوحيد الجبهة الداخلية في مواجهة انتشار كورونا وجعلها استجابة وطنية شاملة،

بصمات القاعدة تطبع مقتل عشرات الجنود في مالي

وأضاف أن "الإرهابيين غادروا. وتم تدمير معذات. الآن ننظم أنفسنا مع مسؤولين والسكان بالنسبة للجيث".

وأشار مسؤول آخر لم يكشف هو أيضا عن اسمه إلى أن الحصيلة قد تكون أكبر إذ إن عملية البحث عن الضحايا لا تزال جارية، بينما أكدت مصادر من السكان أن المهاجمين ينتمون لتنظيم القاعدة.

وأكد مصدر عسكري مالي في غاو، وهي مركز المنطقة، الاعتداء ومقتل الجنود، من دون تحديد عددهم. وقال إن هناك خسائر أيضا في صفوف المهاجمين. ويتعرض الجيش المالي منذ أشهر لعدة اعتداءات دامية، في بلد يواجه أنشطة مجموعات مرتبطة بالقاعدة وتنظيم داعش، وأعمال عنف أهلية.

وأعلنت الحكومة الجمعة الماضي أن 29 جنديا على الأقل قتلوا وجرح آخرون في هجوم على قاعدة عسكرية في مدينة تاركينغ في منطقة جاو بشمال مالي.

وتقع مدينة تاركينغ على بعد حوالي 135 كيلومترا شمال جاو، حيث يتركز جنود للجيش الألماني أيضا. وبشارك هؤلاء الجنود في مهمة لالام المتحدة لتحقيق الاستقرار في هذه الدولة الواقعة في غرب أفريقيا.

وتمر مالي بمعضلات سياسية وأمنية أثرت على مسار المساعي الرامية إلى وضع البلد الأفريقي على سكة الاستقرار بشكل دائم ولعل ممارسات تنظيم القاعدة المتغلغل فيها من أكبر العوائق التي يحاربها.

وكان فرع تنظيم القاعدة بمنطقة الساحل والصحراء في أفريقيا قد أبدى الشهر الماضي استعداده للتفاوض مع حكومة مالي، لكن تحركه لغمه بالإشتراطات، التي من المرجح ألا تستجيب لها بامبا.

وأعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، التي يقودها إمام غالي في بيان "ليس لدينا أي شرط مسبق للمشاركة في هذه المفاوضات سوى إنهاء الاحتلال الفرنسي للصليبي العنصري المتغرس".

ويأتي الموقف في أعقاب قرار أخذه الرئيس إبراهيم كيتا تخلى فيه عن السياسة المتبعة مع الجهاديين منذ 2012 بإعلان الاستعداد للحوار مع بعض الحركات الجهادية.